

حفريل



حوارات

هكذا يتمدد الإخوان
المسلمون ويسعون لخراب
دولهم الوطنية

حيدر إبراهيم : فرض الإخوان المسلمون نفوذهم في السودان بالسيطرة على الاقتصاد والتعليم





حاورة: سامح اسماعيل
كاتب مصري

أكد المفكر السوداني الدكتور حيدر إبراهيم أنّ الإخوان المسلمين هدفوا لفرض نفوذهم على مفاصل السلطة في السودان، سيّما في قطاع التعليم والاقتصاد؛ حيث إنهم سيطروا على النظام المصري الإسلامي منذ السبعينيات، وراكموا ثروات طائلة، بينما كان المجتمع السوداني يمرّ بأزمة اقتصادية طاحنة في ظل حكم جعفر النميري؛ بل وصل الأمر إلى انتشار المجاعات في بعض المناطق.

وكان هدف الإخوان من ذلك في بلد فقير، مدّ صلاتهم التجارية إلى الخارج، من خلال علاقاتهم مع بعض دول الخليج؛ حيث تمّ إنشاء العديد من المؤسسات، من ضمنها؛ منظمات الإغاثة، ومنظمة الدعوة الإسلامية، وكل هذه المؤسسات كانت تضخ أموالاً لجماعة الإخوان.

ونوّه إبراهيم، في حوار أجرته معه «حفريات»، إلى أنّ الإخوان المسلمين استثمرت جيداً في أنّ التعليم السوداني كان يعاني مشكلة كبيرة؛ حيث سافر عدد كبير من المنتمين لجماعة الإخوان إلى مصر، وتلقّوا تعليمهم في الأزهر ودار العلوم، وعند عودتهم إلى السودان اشتغلوا بالتدريس، ما انعكس ذلك على المجتمع.

” حين دخل الإخوان إلى السلطة في السودان كان نظام التّميري يتآكل فأصبحوا وحدهم القوة الأساسية القادرة على الاستمرار “

والدكتور حيدر إبراهيم، مفكر سوداني ولد في العام ١٩٤٣، تحصّل على الدكتوراة في فلسفة في العلوم الاجتماعية من جامعة فرانكفورت عام ١٩٧٨، عمل في العديد من المراكز البحثية في العالم العربي، شغل مناصب عدة منها: منسّق الدراسات والنشر بالمجلس القومي للثقافة العربية، مدير مركز الدراسات السودانية، رئيس تحرير مجلة دراسات سودانية، الأمين العام للجمعية العربية لعلم الاجتماع، له عديد الأبحاث والدراسات التي أثرت المكتبة العربية، منها: لاهوت التحرير، الدين والثروة في العالم الثالث، مقدمة في علم الاجتماع، أزمة الإسلام السياسي - الجبهة الإسلامية نموذجاً، التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية، سقوط المشروع الحضاري، وغيرها.

وهو مؤسس اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد في السودان، شغل عضوية العديد من المؤتمرات ولجان التحكيم، مثل: عضوية المؤتمر القومي العربي ببيروت، وعضوية لجنة تحكيم جائزة نادي دبي للصحافة ٢٠٠٣م، وهو عضو لجنة تسيير المجموعة السودانية للسياسات البديلة، وعضو لجنة علم اجتماع الدين، بالجمعية الدولية لعلم الاجتماع في إيطاليا، وأمين عام الجمعية العربية لعلم الاجتماع، وعضو مجلس

الأمناء الآن، وهو عضو الجمعية الدولية لعلم الاجتماع، وعضو رابطة
الانثروبولوجيين الملكية في بريطانيا، ومحكم مجلة العلوم الاجتماعية
التابعة لجامعة الكويت. وغير ذلك

وفيما يلي نص الحوار:

في الوقت الذي عمل فيه إخوان الخارج ضمن تنظيم «الجبهة
الوطنية» المعارض، كان إخوان الداخل يعقدون صفقة مريية مع
نظام النّميري، تمخّض عنها تعيين «الرشيد طه بكر» المقرب من
الإخوان رئيساً للوزراء ونائباً للرئيس، قبل أن يسيطروا عقب مصالحة
عام ١٩٧٧ على عدد كبير من المناصب في المؤسسات السيادية، كيف
تقرأ سيناريو القفز على السلطة في ضوء هذا التحرك النفعي؟ وكيف
فشل النّميري في قراءته؟

كانت هذه المصالحة بوابة ذهبية دخل من خلالها الإخوان إلى
السلطة؛ حيث يظل جعفر النّميري رئيساً، بينما يتمكنون هم من مفاصل
الدولة، وبالفعل تقلدوا عدداً من المناصب المهمة جداً، فمثلاً تولى حسن
الترابي وزارة العدل، وتولى أحمد عبد الرحمن وزارة الداخلية وغيرهم .

في الوقت الذي دخل فيه الإخوان إلى السلطة في السودان، كان نظام
النّميري يتآكل، فأصبحوا وحدهم القوة الأساسية التي لديها القدرة على
الاستمرار، وقبيل الانقلاب على النّميري، وكان في رحلة سفر إلى الولايات

” سيطر الإخوان على النظام المصري الإسلامي

وراكموا ثروات طائلة بينما كان المجتمع

السوداني يمرّ بأزمة اقتصادية طاحنة

المتحدة الأمريكية، اتخذ قراراً بمحاكمة الإخوان عند عودته، وقام بالفعل بعدة إجراءات، ففصل البعض، واعتقل البعض الآخر، وهو ما نجح الإخوان في الترويج له دعائياً، مدّعون أنّهم «آخر من خرج من سجون النميري»، على الرغم من تعاونهم معه، وقصر مدة اعتقالهم، والتي لم تتجاوز أشهر معدودة، وهو ما جعل البعض ينادي بمحاكمتهم لتعاونهم معه عقب انتفاضة ١٩٨٥.

بعد قيام الانتفاضة اختلفت الأحزاب حول الفترة الانتقالية، فتمّ الاتفاق على إنشاء مجلس انتقالي عسكري، هذا المجلس كان للإخوان المسلمين نصيب كبير فيه، وكذلك لذوى الميول الإخوانية، مثل «سوار الذهب»، وبصفة عامة كانت الحكومة الانتقالية التي جاءت بعد النميري ذات ميول إخوانية، ومع حلول مع الانتخابات تم إنشاء دوائر خاصة لخريجي الجامعات، والتي عملت بطريقة إقليمية وليست قومية، وهذه الدوائر هي التي نجح بها الإخوان، واستطاعوا الحصول على الأغلبية بها، ويمكن القول إنّ النميري قرأ السيناريو متأخراً، في وقت نجح فيه الإخوان في التمدد في البنى التحتية والفوقية، وهو ما أدى إلى تمكنهم من السلطة عقب الانتفاضة.



جعفر محمد النميري، الرئيس الخامس للسودان، خلال الفترة من ٢٥ مايو ١٩٦٩ إلى ٦ أبريل ١٩٨٥

وهل كانت هناك قواعد اقتصادية ساعدت الإخوان على تقوية مركزاهم؟ خاصة في ظل ما أنفقوه من أموال في انتخابات ١٩٨٦.

بالفعل، سيطر الإخوان على النظام المصري الإسلامي منذ السبعينيات، وراكموا ثروات طائلة، بينما كان المجتمع السوداني يمر بأزمة اقتصادية طاحنة في ظل حكم النميري؛ بل وصل الأمر إلى انتشار المجاعات في بعض المناطق، وكان هدف الإخوان هو تحقيق السيطرة الاقتصادية في بلد فقير، وامتدت صلاتهم التجارية إلى الخارج، من خلال علاقات مع بعض دول الخليج، من خلال هذه العلاقات تم إنشاء العديد من المؤسسات، من ضمنها منظمات الإغاثة، ومنظمة الدعوة الإسلامية، وكل هذه المؤسسات كانت تضخ أموالاً لجماعة الإخوان المسلمين، كما تم إنشاء العديد من المنظمات من خلال التمويلات الخليجية خاصة

القطرية، من خلال البنوك الإسلامية التي تمكنت من القطاع المصرفي في السودان، كبنك التضامن الإسلامي، وبنك فيصل الإسلامي، وكلها كانت بأموال خليجية.

في انتخابات ١٩٨٦ جاءت الجبهة الإسلامية القومية التابعة للإخوان في المركز الثالث خلف حزبي الأمة والاتحاد، وبغض النظر عن الأموال الضخمة التي ضختها الجبهة، يبقى السؤال: كيف أمكنها تحقيق هذا المركز المتقدم عقب انتفاضة أطاحت بحليف لم ينقلب سوى في الأشهر الأخيرة؟ وهل لعب نظام التعليم الذي غلبت عليه السمة الإسلامية دوراً في ذلك؟

نجحت الدعاية الإخوانية في ترويج خطاب المظلومية، والتي لم تتجاوز أشهر معدودة في ظل تاريخ طويل من التحالف مع النُميري، كما لعب التعليم دوراً كبيراً، ففي ذلك الوقت كان التعليم السوداني يعاني مشكلة كبيرة، استثمرها الإخوان جيداً؛ حيث سافر عدد كبير من المنتمين إلى الإخوان المسلمين إلى مصر، وتلقوا تعليمهم في الأزهر ودار العلوم، وعند عودتهم إلى السودان اشتغلوا بالتدريس، وهذا كله كان له تأثير كبير جداً على المجتمع السوداني، يكفي أن تعرف أن كتاب «شبهات حول الإسلام» لمحمد قطب، كان يدرس في المدارس الثانوية السودانية.

بالإضافة إلى ذلك، إن نظام دوائر الخريجين، وهو نظام انتخابي، كان موجوداً بعد الاستقلال، حتى تتمكن النخب المتعلمة في السودان من الوصول

إلى البرلمان، خاصة مع انتشار الأمية وقلة عدد المتعلمين، وبالتالي تفوق الإخوان في معظم دوائر الخريجين، مع السماح للمغتربين بالتصويت.

ولكن، ورغم وجود هذا التفوق النوعي لحزبي الأمة والاتحاد في الانتخابات، كانت الجبهة الإسلامية هي الأكثر نفوذاً، والأعلى صوتاً؛ حيث ظهر أنها الحاكم الفعلي للبلاد، كيف تفسر فشل أكبر حزبين في منع تمدد نفوذ الجبهة الإسلامية صاحبة المقاعد الأقل في البرلمان؟

كان حزبا الأمة والاتحاد حزبين كبيرين، لكنهما تقليديان ولديهما مرجعية دينية، بحكم الانتماء إلى خلفيات صوفية، لذلك لم تكن لديهما القدرة على مجابهة الإخوان، نعم، حصلنا على مقاعد كثيرة في الانتخابات؛ حيث كان لهما أكثر من ١٧٠ مقعداً في البرلمان، لكن السيطرة الحقيقية كانت للإخوان الذين رفعوا شعار الدولة الإسلامية، وعليه فليس في مقدور حزب قائم على أساس ديني أن يرفض هذا الشعار.

وماذا عن الأحزاب المدنية الأخرى؟

كانت هناك قوى مدنية حزبية، كالحزب الشيوعي وعدد آخر من الأحزاب، لكن لم يكن تتوفر لهم الإمكانيات المادية التي كانت متوفرة لجماعة الإخوان المسلمين، فمثلاً؛ في انتخابات النقابات أنفق الإخوان قدراً



من مظاهرات الإخوان السوڤانيين المؤيدة لإخوان مصر عقب ثورة ٣٠ يونيو

هائلاً من الأموال، وكأنها انتخابات برلمانية، وهو ما لم يكن متوفراً لغيرهم من القوى السياسية الأخرى .

فشل الإخوان بمصر في تجربة الحكم، وكذلك تساقطوا تبعاً في البلدان التي وصلوا فيها إلى دوائر السلطة، بينما نجحوا في السودان وشددوا قبضتهم، واستمروا في الحكم لأكثر من ربع قرن، كيف تفسر ذلك؟

في البداية، وعقب انقلاب عام ١٩٨٩، اشتغل الإخوان على الناحية الأمنية؛ حيث استمر حظر التجوال في السودان قرابة العام، كما اهتموا بجهاز أمن المتبقي من نظام التّميري، والذي تلقى أفرادَه تدريباً عالياً في مدرب في الولايات المتحدة، وكان على كفاءة عالية جداً، بالإضافة إلى أن الإخوان كان لديهم كوادِر تم تدريبها في إيران، ثم قاموا بعزل كل من لا

ينتمي لهم أو يتعاطف معهم، في كل مؤسسات الدولة وأجهزتها من الخدمة المدنية، ففي الجامعة قاموا بفصل العديد من أساتذة الجامعات وكذلك الحال في الشرطة والقضاء والإعلام والجيش، وغيرها من المؤسسات، وقاموا بتعيين أفراد منهم أو موالين لهم، وبناء عليه، وبهذه الطريقة، تم تغيير جهاز الدولة، ليصبح تابعاً لهم.

انفجرت عاصفة «الربيع العربي»، وتناثرت شظاياها الثورية هنا وهناك، لتسدل الستار على أنظمة حكم أصحابها طويلاً، في تونس ومصر وليبيا واليمن، ورغم انتماء السودان لنفس المحيط الجغرافي، ورغم وجود صراعات داخلية وحروب أهلية منهكة، وحده نجا النظام السوداني من رياح التغيير. كيف يمكن أن نقرأ ذلك في ضوء بنية النظام، وطبيعة المعارضة؟

كانت محاولة توحيد المعارضة السودانية نقطة ضعف دائمة؛ لأن بها العديد من المشاكل؛ حيث كان هناك اتجاهان، الأول؛ تمثله الأحزاب التقليدية، والقوى اليسارية، وهم دائماً معارضون للنظام، لكن للأسف كان هناك دوماً صعوبة شديدة في العمل فيما بينهم، والتعاون مع بعضهم البعض، وفي كل مرة نجدهم يتحدثون ظاهرياً، لكن الصراعات والخلافات الداخلية التي لا تنتهى بينهم سرعان ما تجهض أية محاولة لتوحيد قوى المعارضة المدنية، والاتجاه الثاني هو المعارضة المسلحة، فهناك العديد من القوى السودانية التي تؤمن بالكفاح المسلح، كالحركة الشعبية بجنوب

السودان، والمجموعات المسلحة بدارفور، كما أنه في فترة من الفترات كونت كل الأحزاب داخل السودان مليشيات مسلحة، ففي اجتماع «أسمر» قرر كل حزب أن يكوّن جناحاً عسكرياً، وكانت هناك موجة حمل فيها الكل السلاح، خاصة بعد أن صرح الرئيس السوداني «عمر البشير» أن النظام السوداني: «جاء بالقوة ولا يمكن أن يخرج إلا بالقوة»، فقامت الأحزاب بتأسيس أجنحة عسكرية لها، وإنشاء معسكرات تدريب لها في أريتريا.

وهل تجد تعارضاً بين النمطين؟ وهل أدى ذلك إلى تقويض جهود حركة المعارضة؟

بالطبع، هناك تعارض كبير بين هذين النمطين من المعارضة: المسلحة والمدنية؛ وهو ما أحدث خللاً في المعادلة، لعدم اعتماد وسيلة واحدة ومحددة للتغيير والتعامل مع النظام، ويبقى الجدل لا ينتهي حول تساؤلات إشكالية مثل: هل الأنسب حمل السلاح ضد النظام؟ أم الأنسب هو الكفاح المدني عن طريق التظاهرات والإضرابات والاعتصامات؟ كان هذا الجدل العقيم هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى عدم فاعلية أحداث «الربيع العربي» داخل السودان مثل بقية الدول العربية .

في النهاية، إلى متى يستطيع نظام الإنقاذ في السودان حل تناقضاته والاستمرار في السلطة؟

نظام الإنقاذ في السودان ليست لديه مقومات الاستمرار، فالنظام السوداني الآن يمر بأزمة اقتصادية صعبة جداً؛ حيث بلغت قيمة الدولار الأمريكي حوالي ٢٧ جنيهاً سودانياً، كذلك هناك صعوبات ومشاكل متعلقة بالمواد التموينية، كما أنّ قطاع الخدمات منهار تماماً، فمثلاً أي سوداني يمر بأزمة صحية، سوف يضطر للسفر إلى القاهرة لتلقي العلاج، وهو أمر غير متوفر للجميع في ظل الأزمة الاقتصادية الحادة، فالسودان الآن يمر بوضع متأزم جداً، لذلك يسعى النظام لخلق مشاكل خارجية والدخول بها، والتورط في أحلاف عسكرية إقليمية، في محاولة يائسة لجني أي مكاسب، أو الاعتراف بوجوده وشرعيته.

شوقي علام : الإخوان لم يقدموا طيلة تاريخهم سوى الخراب والدمار باسم الدين





حاوراه: ماهر فرغلي وصلاح الدين حسن
كتاب مصريين

**قال مفتي الديار المصرية الشيخ شوقي علام، إنّ
التنظيمات الإرهابية بعيدة كلّ البعد عن الاختلافات
الفقهية وإنّ كل ما تبغيه تحقيق أهداف سياسية لا أكثر
من الفتاوى «المضللة» التي تستند إليها. وأشار إلى أنّ
دار الإفتاء المصرية لجأت إلى وسائل التقنية الحديثة
لرصد تلك الفتاوى وتفنيدها والردّ عليها، مؤكداً، في
حواره مع «حفريات»، أنّ المواجهة مع الفكر الذي
تحمله تلك التنظيمات أصبحت مسؤولية مجتمعية في
المقام الأول.**

وأضاف أنّ علينا أن «ننظر إلى التراث الإسلامي باستثناء الكتاب والسنة
باعتباره عملاً تراكمياً مقدّراً لكنّه ليس مقدساً»، مشدداً في هذا السياق على
أنّ كثيراً من الأفكار المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي بحاجة إلى
«غربة والكثير منها يتصف بالكذب ويروج للشائعات»، داعياً في تجديد
الخطاب الديني إلى التركيز على القضايا التي استند إليها الفكر المتشدد
لتصدير الوجه المسيء للإسلام والمسلمين.

وهنا نصّ الحوار:



التنظيمات المتطرفة بعيدة عن الاختلافات الفقهية وكل ما يههما تحقيق أهداف سياسية

مواجهة الفكر المتطرف

تدّعي التنظيمات المتطرفة أنّ وجودها من باب خلاف التنوع،
وأنّ غياب الشريعة يستدعي وجودها الآن، ما رأي فضيلتكم في ذلك؟

تلك التنظيمات تحتزل الشريعة الإسلامية في الحدود، مع اتساع
الشريعة لكافة شؤون الحياة، واختصار الشريعة في فكرة تطبيق الحدود
فقط أمر مرفوض؛ فالشريعة الإسلامية جاءت ضابطة لكل أمور الحياة
وسلوك البشر.

” الإسلام أول من أرسى القواعد والأحكام التي تنظّم العلاقات بين الفرد والمجتمع ومن أهمها

” مبادئ العدالة الاجتماعية

والإسلام أول من أرسى القواعد والأحكام والمبادئ التي تنظّم العلاقات بين الفرد والمجتمع، وكان من أهمها مبادئ العدالة الاجتماعية، التي اقترن ميلادها بميلاد شريعة سيد الخلق، صلى الله عليه وسلم، بما تحمله من معانٍ وقيم سامية للجميع، سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين، حتى ينعم المجتمع كلّهُ بالعدل والسلام والمحبة والإخاء.

هل يمكن أن نعدّ اختلافات تلك التنظيمات اختلافات فقهية؟

هذه التنظيمات بعيدة كلّ البعد عن الاختلافات الفقهية؛ فهي في حقيقة الأمر تبتغي تحقيق أهداف سياسية لا أكثر، وتتخذ من تلك الادعاءات وسيلة لتحقيق غايتها، والاختلاف الفقهي للعلماء منطقة واسعة، ولو أخذ بالمعايير المنضبطة فسيكون فيه رحمة للأمة، أما لو أخذ بمنهج آخر إقصائي، فإننا سنكون في مشكلة عويصة، ولعلنا نعاني من ذلك حالياً، كما يجب إخضاع الاجتهاد والنظر والتقليد في الفقه والإفتاء والقضاء للقواعد، والضوابط الفقهية الدقيقة والمنضبطة عبر الأجيال والعصور، بما يعصم الأمة من التخبط والفوضى، ويسهم في المحافظة على الهوية والاستقرار.

الاختلاف الفقهي في الأحكام موجود منذ عهد الرسول، صلى الله عليه وسلم، والفيصل هو الإدارة الحسنة للخلاف، وهي ما ينبغي الاقتداء بها لحل الخلاف الآن.

كيف ترون سبل مواجهة أصحاب الفكر المتطرف في ظل من يعتبر أنّ الأولوية للمواجهة الأمنية؟

المواجهة أصبحت مسؤولية مجتمعية في المقام الأول، والأجدى هو تضافر كافة الجهود؛ فالتعاون في مواجهة التطرف والإرهاب أمر بالغ الأهمية، خاصة أنّ التطرف لم يعد مقتصرًا على منطقة بعينها، لكنه أصبح عابراً للحدود ويحتاج العالم بأكمله، كما أنّ تعزيز المسؤولية المجتمعية يعد معياراً مهماً ومؤشراً على تطور المجتمع ونموه، وهي مهمة يجب أن تقوم بها المؤسسات الثقيفية والتعليمية المسؤولة عن تنشئة المجتمع، خاصة فئة الشباب.

وفي هذا الشأن؛ بذلت دار الإفتاء جهوداً كبيرة في تفكيك الأفكار المتطرفة على كافة المستويات، منها الفضاء الإلكتروني، الذي أصبحت الدار رائدة فيه؛ حيث بلغ عدد متابعي الصفحة الرئيسية للدار على موقع فيسبوك أكثر من ٧ ملايين و٢٠٠ ألف متابع.

وقد قام فضيلة المفتي بجولات خارجية مهمة، وعقدت الدار دورات تأهيل للمفتين وأئمة المساجد من أجل إعدادهم لمواجهة التطرف، وتم



دار الإفتاء بذلت جهوداً كبيرة في تفكيك الأفكار المتطرفة

تخريج دفعتين من أئمة بريطانيا مؤخراً، بعد تدريبهم في دار الإفتاء، كما أصدرنا مجلة «Insight» التي أُطلقت قبل أعوام للردّ على مجلة «دابق»، و«رومية»، التي يصدرها تنظم داعش الإرهابي باللغة الإنجليزية.

هذا فضلاً عن مراكز الدار البحثية التي تعمل على تفنيد الأفكار المتطرفة، ورصد الفتاوى والأفكار الغريبة للتنظيمات المتطرفة، إضافة إلى التواصل المباشر مع الشباب من خلال المجالس الإفتائية التي تعقدتها الدار بشكل دوري في مراكز الشباب، على مستوى محافظات الجمهورية، بالتعاون مع وزارة الشباب، وعلى كافة أفراد المجتمع أن يتعاونوا مع أجهزة ومؤسسات الدولة في مواجهة جماعات التطرف والإرهاب، والتصدي لها فكرياً ومعنوياً وأمنياً.

بعدها صارت الفتوى أداة في يد الإرهابيين؛ ما هي الجهود المبذولة للحيلولة دون استغلالها لصالح هذه الجماعات؟

اتبعنا في دار الإفتاء المصرية عدداً من وسائل التقنية الحديثة، لرصد تلك الفتاوى وتفنيدها والردّ عليها، ويعدّ المؤشر العالمي للفتوى الذي أطلقته الدار خلال مؤتمرها العالمي الأخير، في طليعة تلك الوسائل؛ فالمؤشر الذي تنفذه وحدة الدراسات الإستراتيجية بالأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، يهدف في الأساس لتبيان حالة الفتوى في كلّ دائرة جغرافية، وفق أهم وأحدث وسائل التحليل الإستراتيجي والإحصائي؛ للمساهمة في تجديد الفتوى من خلال الوصول إلى مجموعة من الآليات الضابطة للعملية الإفتائية.

كما يُعدّ المؤشر العالمي للفتوى بمثابة الآلية و«الترموتر» الذي يعيد الفتاوى غير المنضبطة الخارجة عن المسار الصحيح إلى سياقها المنضبط وطريقها القويم، حتى لا تظهر خطابات إفتائية، متشددة أو منحلّة، تكون بمنأى عن الحضارة الإسلامية السامحة عبر كلّ زمان ومكان.

وقد اعتمد المؤشر آليات تحليل إستراتيجية حديثة، وأدوات التنبؤ المستقبلي، والاستباقية، وتقويم الحالة الإفتائية من جوانبها المختلفة؛ لذا يقدم عدة نتائج وتوصيات شديدة الدقة والأهمية لكافة العاملين بالمجال الإفتائي، كما أنّه لا يغفل التوصيات الخاصة بكافة ما يحيط بالحقل الإفتائي، سواء كانت إعلامية أو نفسية أو غيرها.

دور المؤتمر العالمي للإفتاء

كيف يختلف المؤتمر العالمي للإفتاء عن أيّ جهد سابق لمواجهة

الفتاوى المتشددة؟

المؤتمر يأتي بمثابة أداة إعلامية ودينية مكملّة لأدوات الدار في مواجهة حالة التشدد وفوضى الفتاوى التي نعيشها، فكلّ عام يأتي المؤتمر لمناقشة قضايا علمية ومنهجية وحياتية مهمّة، تضيف لأمة الإسلام بشكل عام، والعاملين بالمجال بوجه خاص، معطيات ونتائج جديدة، كما يشتمل على توصيات وأطروحات في سياق العديد من المجالات المتسقة والمتعلقة بحياة المسلمين وإشكاليات الوقت الحاضر، لعننا نلقي حجراً في المياه الراكدة.

أطلقتكم مؤخراً منصة «هداية»؛ ما هي الغاية منها خاصة في

مجال تجديد الخطاب الديني؟

لدينا منصة «هداية»؛ التي أعلن عن انطلاقها خلال المؤتمر العالمي الأخير لدار الإفتاء، وتهدف إلى المشاركة الفاعلة في تجديد الخطاب الديني وتنويع أساليبه، بتقديم الدعم المعرفي والسلوي للناس كافة في صورة فائقة الجودة، كما تسعى لتقديم محتوى يحمل علوم الإسلام وأحكامه وقيمه، بأسلوب يتفق مع التطور التكنولوجي المعاصر، وعلى أسس علمية وتربوية صحيحة.

كما تسعى لتقديم محتوى يحمل علوم الإسلام وأحكامه وقيمه، بأسلوب يتفق مع التطور التكنولوجي المعاصر، وعلى أسس علمية وتربوية صحيحة، كما تهدف إلى محاربة الأفكار المتطرفة والهدامة، وتعمل على تحويل الردود العلمية المنهجية إلى صور وبرامج إلكترونية متقنة، تتناسب وثقافة العصر وأدواته، وكذلك ترد على أوهام وأكاذيب الجماعات الإرهابية، وشبهات وضلالات أصحاب الأفكار المنحرفة، بالدليل والحجة والبرهان، وإزالة رواسب الأعمال الإرهابية التي قاموا بها، بدعم قنوات التواصل والحوار والتعاون مع الآخرين.

هل ترى دار الإفتاء محاورة أصحاب الفكر المتطرف في السجون أمراً ممكناً؟

المراجعات أمر مهم عند ثبوت فشل تلك التنظيمات فكرياً، وهناك عدد من الضوابط الحاكمة للمراجعات، وأهمها التأكيد على أنها تمثل إعمالاً للشرع والقانون وليست إهمالاً له، خاصة فيمن تورطوا في أعمال إجرامية، ودرءاً للفتنة، وليس وقوعاً فيها، وعودة لصحيح الدين ودعوته الصافية النقية، والجمع بين الفتوى والجدوى التي تخاطب الاعتبارات العملية، وأن تمثل المراجعات كذلك ظاهرة مجتمعية تصب في عافية المجتمع وارتقائه ونهوضه، ولا تقف عند حدود التبرير والاعتذار، وهو الأمر الذي قد يفقدها المصادقية والحجية لدى فئات المجتمع.

ومن ثم؛ إنَّ مراجعة تلك العناصر واجبة للحفاظ على أمن المجتمع، ومنع الأفراد من الانجراف نحو الفكر التكفيري العنيف، الذي ميز الجماعة في الفترة الماضية، وأنا أشدّد على أهمية أن تكون المراجعة شاملة للفكر والممارسة على السواء.

وُصف بيان دار الإفتاء عقب تنفيذ أحكام الإعدام بقضية النائب العام السابق حاسماً وقويّاً؛ لماذا أصرت الدار على إصدار هذا البيان؟

جماعة الإخوان لم تقدم لمصر طيلة تاريخها سوى الخراب والدمار باسم الدين، والقتل وتزييف الحقائق، ولم يقدّموا عبر تاريخهم أيّ منجز حضاري يخدم وطنهم أو دينهم. وكما أكدنا في بياننا الصادر ضدّهم؛ فهؤلاء العناصر «الدين مطيتهم، والكذب وسيلتهم، والنفاق صناعتهم، والقتل هوايتهم، والإرهاب طريقتهم، والشباب ضحيتهم، وإبليس قدوتهم، وتمزيق الأوطان هدفهم، والسياسة غايتهم»، ومهما بلغوا من إجرام فلن يثينا ذلك عن مقاومة شرهم وجهاد عدوانهم، وفضح كذبهم وتفنيد ضلالهم.

استغلال التقنيات الحديثة

كيف ترى إمكانية مواجهة استخدام المتطرفين لمواقع التواصل

الاجتماعي؟



الأفكار المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي بحاجة إلى غريبة

الأفكار المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي في حاجة إلى غريبة؛ حيث إن الكثير منها يتصف بالكذب ويروج للشائعات، لكن يوجد بها أيضاً كثير من الإيجابيات التي ينبغي الاستفادة منها، وتجب متابعة الأبناء على وسائل التواصل الاجتماعي، ليس من باب فرض سيطرة الآباء على الأبناء، لكن من باب مشاركة الأبناء في هذه الأفكار لحمايتهم وتوجيههم نحو المعلومات والأفكار الصحيحة.

كما أن الدراسات المتخصصة التي فحصت مواقع التواصل الاجتماعي، وجدت أن كثيراً من الناس قد جعلوها منصةً لنشر محتويات كاذبة، دون التأكد من صحة ما تحتويه، ودون البحث في تبعات وآثار نشرها على السلم العام والأمن والاقتصاد؛ بما يعمل على زعزعة فكر

الناس ووعيتهم؛ لذا ينبغي غرس المسؤولية في نفوس أبنائنا، خصوصاً عند تعاملهم مع الفضاء الإلكتروني.

مسألة الإحاطة بالواقع وتوافق الفتوى مع البيئة ضرورية لاستنباط الأحكام؛ ما الدور الذي تضطلع به دار الإفتاء في هذا الشأن؟

قضية التجديد في الفتوى أمر بالغ الأهمية، خاصة مع الظرف الحالي الذي تعيشه الأمة الإسلامية، والمؤسسات الدينية، وفي مقدمتها: الأزهر الشريف، ودار الإفتاء المصرية، والأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، جميعها تأخذ على عاتقها مشروعات التجديد وتصحيح المفاهيم لحماية المجتمع من الجماعات الظلامية، التي خرجت عن المنهج السليم للإفتاء، وأمنت بأفكار شاذة مغلوطة، وتغولت على التراث دون امتلاك وإحكام مفاتيح العلوم، وقواعد الفهم الصحيح والمنهج السديد، وأعرضت عن أهل العلم الثقات من العلماء العاملين، الذي نقلوا العلم بالإسناد المتصل إلى سيدنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فضلاً عن جهل هذه الجماعات الشديدة بالواقع الذي نعيش فيه، وإهمال إدراكه إدراكاً صحيحاً، وفهم التغيرات التي تطرأ على المجتمعات والثقافات نتيجة حركة التطور المعرفي والحضاري.

وفي هذا الشأن حرصت دار الإفتاء على أن يأتي مؤتمرها الدولي الأخير، الذي عقد في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي، رافعاً عنوان قضية «التجديد في



مواجهة أصحاب الفكر المتطرف أصبحت مسؤولية مجتمعية في المقام الأول

بعينها مؤهلة للتحدث في أمور الفتوى؟! وفي رأيي؛ إنَّ تحديد الأزهر الشريف ودار الإفتاء لقائمة الخمسين قد حدَّ كثيراً من هذه الظاهرة.

رأينا كيف استغل المتشددون المساجد للترويج لأفكارهم؛ هل توجد توافقات بين دار الإفتاء والأوقاف لنشر الفكر الوسطي ومواجهة عشوائية الفتاوى؟

المؤسسات الدينية تعمل وفق منهج واحد، ورسالتها واحدة؛ هي القضاء على فوضى الفتاوى، وإيصال رسالة الأزهر الشريف للجميع، في الوطن وفي كل بقاع الأرض.

” أطلقنا قبل أعوام مجلة «Insight» للردّ على مجلة «دابق» و«رومية»، التي يصدرها تنظم داعش بالإنجليزية

وجميعها يعمل في تكامل وتناغم معاً في نشر صحيح الدين، فعلى سبيل المثال؛ إصدار الفتوى يتم وفق المنهج الأزهرى القائم على مراعاة المآلات والأحوال والعادات والتقاليد التي تتفق والشرع الشريف، وكذا إدراك الواقع، وهو ما يفتح باب الاجتهاد أمام علماء الأزهر ودار الإفتاء للتفاعل مع قضايا الأمة، بما يعود عليها بالنفع، ويناسب العصر، ويسدّ الباب أمام الفتوى المتطرفة والشاذة، والفتوى بها، علاوة على كونها مستمدة من منهج الأزهر الشريف؛ فهي أثناء التكييف الفقهي للمسألة تبحث في الوقائع بصورة متخصصة، إضافة إلى التنقل بين المذاهب الفقهية المعتمدة، مع دراسة الواقع ومآلات الفتوى؛ لأجل الوصول إلى حكم شرعي صحيح يراعي الزمان والمكان والعوائد والأحوال.

ازداد الحديث مؤخراً عن تجديد الخطاب الديني؛ هل توافق
فضيلتك على المصطلح؟ وكيف ترى التجديد ووسائله؟

تجديد الخطاب يحتاج إلى تكاتف الجميع، على حدّ سواء، ومن أهم القضايا التي يجب الالتفات إليها وبيانها عند تجديد الخطاب الديني؛ تحديد القضايا التي استند إليها الفكر المتشدد في تصدير الوجه

” المؤتمر العالمي للإفتاء بمثابة أداة إعلامية ودينية مكملة لأدوات الدار في مواجهة التشدد

“ فوضى الفتاوى

الدموي المفترى على الإسلام والمسلمين، في الداخل والخارج، مثل قضية الجهاد بمفهومه الصحيح، الذي يحافظ على الإنسان ما دام لم يعتد على الفرد أو المجتمع، أو القانون الذي يحكم علاقاتهم ويرفع النزاع من بينهم.

وقضية التجديد ترتبط ارتباطاً وثيق الصلة بتفكيك الفكر المتطرف وكشف ضلاله وفساده، لتحصين شبابنا ومجتمعاتنا من شر هؤلاء جميعاً.

وفي سبيل ذلك علينا أن ننظر إلى التراث الإسلامي، باستثناء الكتاب والسنة، باعتباره عملاً تراكمياً محترماً، لكنه ليس مقدساً، بمعنى أننا نستفيد من مناهج السلف الصالح فيه، لأنها مبنية على اللغة والعقل وقواعد تفسير النصوص، ولكن في نفس الوقت لا نلتزم بمسائلهم التي ارتبطت بسياق واقعهم وقتها، فالمشكلة الكبرى عند ذوي الفكر المتشدد والمنحرف؛ أنهم يحاولون توسيع دائرة الثوابت بغير حق، حتى يضيق على الناس دينهم وديناهم، فيسهل عليهم تبديعهم وتفسيرهم وصولاً إلى تكفيرهم؛ بل ينحرف فكرهم إلى استباحة دمائهم.

والمنهج الأزهري الوسطي الذي تتبناه دار الإفتاء المصرية، يقف على الطريق الوسط بين هؤلاء وأولئك، كما أنّ واجب الوقت يقتضي منا الآن أن نحدد المفاهيم الدائرة فيما هو قطعي وما هو ظني؛ ليظلّ المجتمع المصري المتدين بطبعه على وسطيته المعهودة منه عبر التاريخ.

ما رأي فضيلتكم في قضية الطلاق الشفهي؟

عقد الزواج وجد بيقين، وذلك بحضور الأهل والمأذون والشهود والناس، وهذا العقد لا يرفع إلا بيقين، بمعنى أنه يجب أن نتيقن أن هذا الزوج قد تلفظ بالطلاق، قاصداً إنهاء العلاقة الزوجية بلفظ ونية صريحين؛ لذلك لا نجيب في دار الإفتاء المصرية عن مسائل الطلاق إلا بحضور الزوج إلى الدار للتحقق من أنّ هذا الزوج بالفعل قد قصد الطلاق.

هناك من يرى أنّ الفتوى تعاني تشتتاً على المستوى الرسمي بين الدول العربية والإسلامية، هل ثمة تكامل بين المؤسسات الدينية في هذا الشأن؟

بالطبع هناك تكامل، ولعلّ الأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء بالعالم، التابعة لدار الإفتاء المصرية، تقوم بدور عظيم في هذا الشأن، من حيث التنسيق وفتح قنوات اتصال مع المؤسسات الدينية بالخارج.

” الفتوى العامة تمسّ أمور المسلمين عموماً ويجب أن يُمنع أي شخص يريد أن يفتي فيها ” منفرداً

تضمّ الأمانة عدداً كبيراً من الدول الأعضاء، ونقوم من خلالها بالتنسيق بين دور الفتوى والهيئات الإفتائية العاملة في مجال الإفتاء في أنحاء العالم، بهدف رفع كفاءة الأداء الإفتائي لتلك الجهات، مع التنسيق فيما بينها لإنتاج عمل إفتائي علمي رصين، ومن ثم زيادة فعاليتها في مجتمعاتها حتى يكون الإفتاء أحد عوامل التنمية والتحضر للإنسانية، وترسيخ منهج الوسطية في الفتوى، وتهدف الأمانة إلى تبادل الخبرات العلمية والعملية والتنظيمية بين دور وهيئات الإفتاء الأعضاء، وتقديم الاستشارات العلمية والعملية لها، لتنمية وتطوير أدائها الإفتائي، وتقليل فجوة الاختلاف بين جهات الإفتاء من خلال التشاور العلمي بصوره المختلفة.

ترسيخ قيم المواطنة والعيش المشترك

تكاد مخرجات حوار الوحدة الوطنية تنحصر بالبيانات المشتركة عن قيم العيش المشترك، وما هي جهود دار الإفتاء في هذه المسألة؟

دار الإفتاء المصرية بذلت الكثير من الجهد من أجل ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز العيش المشترك بين أبناء الوطن الواحد؛ وذلك من

علينا أن ننظر إلى التراث الإسلامي باستثناء الكتاب والسنة باعتباره عملاً تراكمياً مقدراً لكنه

ليس مقدساً

خلال الفتاوى التي تحثُّ على حسن معاملة جميع الخلق، بغض النظر عن الدين أو العرق أو النوع أو اللون.

ليس ذلك فحسب؛ بل دار الإفتاء المصرية عضو مؤسس في «منصة الحوار والتعاون بين القيادات والمؤسسات الدينية المتنوعة في العالم العربي»، وهي منصة إقليمية أطلقت في شهر شباط (فبراير) ٢٠١٨، وتعدّ الأولى من نوعها في العالم العربي التي تعمل من خلالها القيادات والمؤسسات الدينية، الإسلامية والمسيحية، ونشطاء الحوار في المنطقة، بالتعاون لتعزيز ثقافة الحوار والعيش المشترك، وبناء التماسك الاجتماعي في المنطقة، انطلاقاً من أسس المواطنة المشتركة.

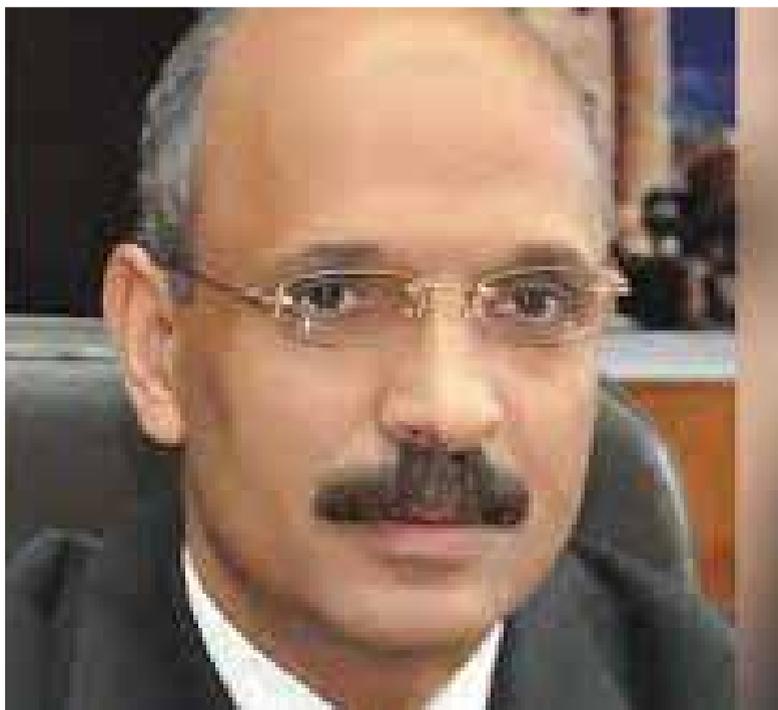
وشاركت دار الإفتاء المصرية مع منصة الحوار في تطوير العديد من البرامج الهادفة على أرض الواقع، لدعم مسيرة التعايش وبناء السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي السلمي والمواطنة المشتركة؛ لتندرج تحت أعمالها برامج بناء القدرات في مختلف المجالات، منها: «برنامج وسائل التواصل الاجتماعي كمساحة للحوار»، و«برنامج الزمالة العربية في مجال الحوار»، و«شبكة الكليات والمعاهد الدينية الإسلامية والمسيحية في العالم

العربي»؛ لتنمية قدرات المعلمين والفاعلين في مجال تعزيز تعليم ثقافة الحوار بين أتباع الأديان والثقافات، وإطلاق أسبوع الحوار.

ومنذ إطلاقها؛ تم تنفيذ عدة مشاريع ومبادرات شاركت فيها الدار مع منصة الحوار والتعاون الإقليمية بين القيادات والمؤسسات الدينية في العالم العربي، لصياغة وتنفيذ حزمة من المشاريع والبرامج، الهادفة إلى: تعزيز التواصل بين القيادات والمؤسسات الدينية والفاعلين في الحوار، وتنسيق الجهود للتصدي للتحديات التي تواجه المجتمعات العربية، وتمتين العلاقة بين الأفراد والقيادات والمؤسسات الدينية وصانعي السياسات، على الأُسعدة الوطنية والإقليمية والدولية؛ من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية الواردة في هذه الوثيقة؛ وتطوير خطط عمل وبرامج نوعية تساهم في تعزيز التعايش السلمي، ودعم المواطنة المشتركة على الصعيدين المحلي والإقليمي؛ وتزويد القيادات الدينية ومؤسساتها والفاعلين في الحوار بما يلزم لدعم الحوار بين الشعوب وتعزيز قدراتها وأداء رسالتها.

كما شاركت الدار في أسبوع الحوار، الذي أقيم في عمان، بمشاركة ٥٠ مشاركاً ومشاركة من ١٣ دولة مختلفة، وكان حول مفاهيم خطاب الكراهية والتماسك المجتمعي، وتعزيز الخطاب المعتدل الذي يكرس مبادئ الحوار واحترام الآخر، والتعريف بأهميته وآليات تطبيقه؛ ونشره كثقافة وأسلوب حياة يومي لحلّ المشاكل التي يعاني منها الشباب والمجتمعات على مختلف الأُسعدة والمستويات.

عبدالراضي رضوان:
البنية التقليدية
للتعليم الديني توفر
أرضاً خصبة لتمدد
الإخوان





حاوره: سامح اسماعيل
كاتب مصري

أكد الدكتور عبد الراضي رضوان، عميد كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، أنّ صعود جماعات الإسلام السياسي، يستدعي بالضرورة تجديد الخطاب الديني، لقطع الطريق أمام هذا التيار التخريبي، والذي يوظف المقولات الدينية، وفق رؤية أيديولوجية انتهازية، تستهدف الانتشار والتمكين.

ورأى رضوان، في حواره مع «حفريات»، أنّ التعليم الديني ببنيته الكلاسيكية، وفّر أرضاً خصبة للجماعة، وقدم لها ما تحتاجه من أدوات وموارد بشرية، للتمدد على حساب الدولة والمجتمع، وتفعيل أجندتها، عن طريق تشويه البنى الذهنية، وإرباك البناء التحتي للدولة، بخلق دولة موازية، يدين أفرادها بالولاء والبراء للتنظيم الرياني.

وهنا نص الحوار:

التوظيف السياسي للخطاب الديني

في الآونة الأخير، أطلّ علينا من جديد، ذلك الجدل حول تجديد الخطاب الديني، فهل هناك ارتباط بين الخطاب الديني التقليدي، وصعود جماعات الإسلام السياسي؟ أو بمعنى أدق، هل قدّم هذا الخطاب، غطاء أيديولوجياً مقدساً لهذه التيارات، وبالأخص جماعة الإخوان المسلمين؟

” يتمدد الإخوان عن طريق تشويه البنى الذهنية، وإرباك البناء التحتي للدولة، بخلق دولة موازية، يدين أفرادها بالولاء والبراء للتنظيم الرباني “

نعم بلا شك؛ لأنَّ الأطروحة الأيديولوجية الأساسيَّة، التي استدعت مفهوم تجديد الخطاب الديني، هي المد الأيديوجي لجماعات الإسلام السياسي، ذلك أنَّ فكرة تقسيم العالم إلى جماعة ربايَّة، وأخرى غير مؤمنة، ينزع عنها البعد الإنساني، ويجري التنظير لاستحلال المال والدم والعرض، هو فكر يستدعي منهج الخوارج القدامى، الذي خرجوا في حروراء، ما جعلنا نتساءل؛ هل هذا هو المشروع الأساسي للطرح الإسلامي، بوصفه الديانة الخاتمة؟ هل هذا هو مشروع الإنسانية الإسلاميَّة؟ هل هذا ما تحدث عنه، محمد يوسف موسى، في كتابه «الإسلام دين الانسانية»؟ إنَّ فكرة الأخوة الإنسانية، التي تمثل مرتكزاً ومحوراً مهماً، من مرتكزات الخطاب الإسلامي الأصيل، لا تتفق أبداً مع هذا الطرح التكفيرى التنفيرى، الذي ترتب عليه البعد الأخير التفجيرى، وبالتالي كان لابد من تجديد هذا الخطاب المزيف، الذي خرج برسالة الإسلام عن مضمونها وجوهرها.

ولكن كيف حدث هذا؟ وكيف تمكنت تلك الرؤية من قطع خط

التاريخ، لتموضع بهذا الشكل؟

جرى ذلك بالاعتماد على الفهم الخاطئ للنصوص، والارتكاز على نصوص غير صحيحة، أو ممارسة نوع من التأويل الانتهازي، لنصوص صحيحة، وبحيث يتم إخراجها من زمانها وشمولها، وتوظيفها في هذا الحيز الأيديولوجي الضيق، هذا التأويل المتعسف، تم بالتزامن مع إقحام عدد من القضايا الزائفة، التي لا يحتاجها المجتمع، وفرضها عليه، لإحداث نوع من التغييب والجدل العقيم، كل هذه الأمور اقتترنت بصعود تيارات الإسلام السياسي، التي تعايشت معها، ورضت بها وقبلتها.

هل نحن بصدد خطاب ديني سياسي بامتياز؟ وهل كل خطاب ديني، هو بالضرورة خطاب سلطة؟

لم يصبح الخطاب الديني سياسياً، إلا بعد أن ظهرت جماعة الإخوان المسلمين، فغلبت المفهوم السياسي على جوهر الخطاب الديني، الخطاب الديني يتعامل مع الروح الإنسانيّة والحس الانساني، بما يساعد على أداء مهمة الاستخلاف في الأرض، بعمارة الأرض، وبالتالي ما يتعلق بالسياسة يكون هامشياً وثانوياً؛ لخدمة هذه الأمور، فالقضية الأساسيّة هي الإصلاح الروحي والأخلاقي، لا الأدلجة السياسيّة، كنوع من تحقيق المصلحة للإنسان، وبالتالي ما يتم التوافق عليه في هذا الإطار، يكون هو النظام السياسي، بما يحقق المصلحة في الظرف الآتي، بغض النظر عن نوع هذا النظام وشكله، ولكن منذ ظهور الإخوان، جرى إلباس ثوب الخلافة لقضية الدين، فأصبح الخطاب الديني خطاب سياسة، لا خطاب دين.

” أول شخص يفكر الإخوان في تجنيده، هو الشخص المنتمي لفكرة دينية تقليدية، والمعتنق لخطاب ديني كلاسيكي، هنا يجد الإخوان قواسم مشتركة

ولكن البعض يقول إنّ مفهوم الخطاب الديني، هو مفهوم مطاط ومراوغ، فكيف يمكن تجديده؟ وعلام يرتكز هذا المشروع الفكري والحضاري؟

جوهر هذا المشروع هو المنهج، ذلك أنّ منهج الخطاب الديني الحالي، توارى فيه العقل، ليحلّ في المرتبة الثالثة أو الرابعة، بينما جوهر الخطاب القرآني الأصيل هو العقل، حتى في قضايا إثبات العقائد، فعقيدة البعث مثلاً في سورة ياسين، يجري إثباتها بدليل عقلي: « وَصَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ . قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ »، هنا يتم تقديم نوع من الطرح العقلاني، فالخطاب القرآني جعل العقل هو أساس التكليف، والله لا يقبل إلا الإيمان المتعقل الفاهم.

لكننا نجد الآن في الخطاب الديني، تراجعاً هائلاً لدور العقل، وتقديم أشياء أخرى عليه، ما فتح الباب أمام التأويل المؤدلج، لا التأويل المنضبط وفق القواعد العقلية، عندنا خلل في المنهج، ولا بد أن نعود، عند معالجة قضايا

الخطاب الإسلامي، إلى المنهج الصحيح، وهو المنهج العقلي، ونبذ القضايا الزائفة، والمقصود بها التشويش، كمسائل إرضاع الكبير والرق وغيرها.

الآخر والمرأة في استراتيجية الإخوان

وماذا عن الآخر؟ وكيف يمثل نقطة انطلاق لخطاب ديني إنساني؟

لابد من إهالة التراب على فكرة تقسيم العالم إلى معسكر إيمان، ومعسكر كفر، هذا يخالف جوهر الخطاب الديني الأصيل، الذي أظهر فيه النبي، عليه الصلاة والسلام، التقدير للآخر المختلف، والقرآن الكريم أثبت التعدد الديني، وقرن إدارته، ومنح حق الوجود للمسيحي، واليهودي، والصائ، والمشرک، وحتى المنافق، ودستور المدينة أثبت كل الحقوق لأصحاب الملل المختلفة، فكيف نسحب الحقوق الإنسانية من هؤلاء؟ وكيف نستبيحهم لمجرد الاختلاف؟

وماذا عن المرأة؟ وقد كرس التراث قاعدة معرفية سلبية، تقوم على

نقصان العقل والدين؟

الارتكاز على خطاب تراثي جرى اختزاله وتلفيقه لا يجوز، كيف تتصور أن ناقصة العقل والدين تكون موجهة في نفس الوقت للعقل والدين؟ أليس هذا واضحاً في توجيه النبي صلى الله عليه وسلم، عندما قال: «خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء»، فكيف تتمكن من ممارسة دورها التعليمي، وهي منقوصة العقل والدين؟ فاقد الشيء لا يعطيه.

” الجزء الأكبر من قيادات التطرف، من خريجي الكليات العملية، وليس من الكليات النظرية،

وهو ما يغلب على تركيبة مكتب الإرشاد

كيف نجح الإخوان المسلمون، في صنع هذه المعادلة المرتبكة، فيما يتعلق بالمرأة، من حيث وضعها في قالب حدائي شكلاً، يسمح لها بالتعليم والعمل، وممارسة العمل السياسي من جهة، ويزرع في بنيتها الذهنية خطاباً رجعياً، تقوم بتوريثه لأبنائها؟ وكيف جرى تأطير ذلك على مستوى البنى الاجتماعية؟ وهل التراث متهم في ذلك؟

لا يمكن أن أتهم التراث بشكل مطلق، فالصحيات، رضي الله عنهن، شاركن في المعارك، وكن يقمن برواية الحديث، وممارسة التعليم، وقد قمت بتحقيق كتاب «نزهة الحفاظ»، لمؤلفه: أبو موسى محمد بن عمر المدني، وفيه جمع الأحاديث المروية على لسان الأسماء المتشابهة من النساء؛ فاطمة عن فاطمة عن فاطمة.. وأسماء عن أسماء عن أسماء، وهكذا كن يقمن بهذا الدور التعليمي البارز.

الإخوان المسلمون حاولوا الجمع بين الدور المجتمعي، والدور المنزلي التابع؛ لتحقيق غرض سياسي بحت، هو التمكين والانتشار، فالمرأة التي تخرج إلى العمل، سوف تقوم بدور الداعية للأيدولوجيا وللمنهج الإخواني، ما جعلهم يسمحون بخروجها إلى العمل لحشد الاتباع، لكنهم لا يؤمنون إلا

بولاية الرجل، وإن نفت الجماعة ذلك، فلماذا لا تمثل المرأة في مكتب الإرشاد؟
زينب الغزالي، مثلاً، اعتبرت نفسها جارية حسن البنا.

المؤسسة الدينية وجدل التعليم الديني

**وماذا عن دور المؤسسة الدينية؟ وكيف يمكن تحييد دورها
السياسي في المجال العام، منعاً لتغول المقولات المفارقة، وخلق سلطة
موازية؟**

وجود مؤسسة دينية أمر مستحدث في الإسلام، لم يكن له وجود في
دولة الخلفاء، لم تكن هناك مؤسسة دينية في لحظة التأسيس، كان دور الدين
يقتصر على مؤسسة القضاء، على أساس أنّ القاضي لابد أن يطلع على العلوم
الشرعية، ووجوده في بيت المال كان لأداء عمل إداري، والحسبة كانت أمراً
تنظيماً للحياة المدنية، لكن وجود مؤسسة دينية، ذات طابع ونفوذ كهنوتي،
لم يكن معروفاً، وهو أمر استحدثه العثمانيون.

ألم تظهر المؤسسة الدينية مع الفاطميين؟

الأمر مختلف، ما كان يقوم به الفاطميون، هو إنشاء مؤسسات
سياسية، وتكوين جماعات لنشر الدعوة الشيعية، حتى تأسيس الأزهر جاء
لفرض البعد السياسي.

هل فتح التعليم الديني باباً خلفياً لجماعات الإسلام السياسي؟

وكيف استثمر الإخوان في هذا النوع من التعليم؟

أول شخص يفكر الإخوان في تجنيده، هو الشخص المنتمي لفكرة دينية تقليدية، والمعتنق لخطاب ديني كلاسيكي، هنا يجد الإخوان قواسم مشتركة، فبنية التعليم الديني القائم على الحفظ والنقل والقياس، تشكل عقلية بعيدة عن النقد والتجريب، ما يؤدي إلى انسحاب الجانب العقلي، الذي هو جوهر الفكر الإسلامي الحقيقي، لصالح الفكر الأسطوري والمؤدلج، وهنا وجد الإخوان تربة خصبة لزرع أفكارهم.

ولكن في عهد عبد الناصر، حاولت الدولة تدارك ذلك، عن طريق فرض تدريس العلوم المدنية في الأزهر، في محاولة لحلحلة هذه البنية الثقيلة، وبدلاً من تحقيق الهدف، وجدنا الطبيب المتطرف والمهندس الإرهابي.. فلماذا فشلت التجربة؟

نعم، فالجزء الأكبر من قيادات التطرف، من خريجي الكليات العملية، وليس من الكليات النظرية، وهو ما يغلب على تركيبة مكتب الإرشاد مثلاً، ومحاولة تقديم مقاربة معرفية لهذا التحول، تقودنا إلى فهم البنية العقلية لهؤلاء، فخريج الكلية العملية، الذي لا يملك عقلية نقدية، يكون أقرب إلى التطرف؛ لأنه يقبل بالأقوال كمسلّمات، ويستوعب منهج الجماعة، وكأنه بصدد قوانين علمية راسخة، لا يناقش، وإنما ينفذ، وعليه نجحت عملية البرمجة لتلك الكوادر، ومنيت تجربة عبد الناصر بالفشل.

زهير المغزاوي: الإخوان تربّوا على عقيدة العداة للدولة الوطنية





حاووه: رامى شفيق
كاتب مصري

اعتبر أمين عام حركة كتلة الشعب التونسية، زهير المغزاوي أنّ «تمرير التحوير (التعديل) الوزاري، الذي اقترحه رئيس الحكومة، غلب عليه منطق الإغراء والرشوة السياسية، وأضحى الأمر أقرب إلى العمل على لي ذراع رئيس الجمهورية»، مؤكداً في حوارهِ مع «حفريات»، أنّه «من الصعوبة عدم إدراك خضوع رئيس الحكومة هشام المشيشي، لابتزاز حركة النهضة، وقلب تونس، باعتبارهما قادرين على تأمين النصاب البرلماني الكفيل بمنح الثقة لحكومته».

ورأى النائب التونسي أنّ «هذا التأزيم الذي تقف وراءه حركة النهضة وحلفاؤها، سوف يزيد من توتر المناخ داخل البرلمان، إذ أدرك الجميع، أنّ وجود راشد الغنوشي، على رأس البرلمان، هو أحد أهم عوامل اختلاق الأزمات، وهو ما يفسر ارتفاع الأصوات المطالبة بسحب الثقة منه أكثر من مرة».

وأكد المغزاوي أنّ «تصريح رئيس شورى النهضة عن استعداد من سماهم، شباب الحركة وأبناءها، لدعم مجهود المؤسسة الأمنية، في التصدي لما سماه عمليات التخريب والنهب، هو اعتراف ضمني بوجود

جهاز موازٍ لدى حركة النهضة، جاهز لمواجهة الخصوم السياسيين، وهو ما حدث بالفعل في مناسبات كثيرة في الماضي».

والتالي هو نص الحوار:

أزمة التحوير الوزاري

يرى كثيرون أن إقرار التحوير الوزاري الأخير يدفع تجاه تأزم العلاقة بين مكونات السلطة في تونس، ما السيناريوهات التي تقدرها لمستقبل البرلمان؟

كان واضحاً منذ البداية، أنّ الحزام السياسي الداعم لحكومة هشام المشيشي، يتصرف من منطلق تصفية الحسابات، والانتقام من الأطراف السياسية التي كانت وراء إسقاط الحكومة، التي حاولت النهضة تشكيلها، غداة الانتخابات التشريعية للعام ٢٠١٩، إضافة الى استهداف السيد رئيس الجمهورية، الذي أثبت منذ البداية، أنّه لن يكون خاضعاً لابتزاز النهضة.

تمرير التحوير الوزاري الذي اقترحه رئيس الحكومة في البرلمان، شابته جملة من الشوائب، وغلب عليه منطق الإغراء والرشوة السياسية، وأصبحت المسألة أقرب إلى العمل على لِيّ ذراع رئيس الجمهورية، الذي عبّر منذ البداية عن تحفظه، بل ورفضه وجود أسماء تحوم حولها شبّهات فساد، أو تضارب مصالح، ضمن التشكيلة الحكومية الجديدة، والمشكل أنّ السيّد رئيس الحكومة، سرعان ما خضع لابتزاز حركة النهضة، وقلب تونس

” كان واضحاً منذ البداية أنّ الحزام السياسي
الداعم لحكومة المشيشي يتصرّف من منطلق

٦٦ تصفية الحسابات

على أساس أنّهما قادران على تأمين النصاب البرلماني الكفيل بمنح الثقة لحكومته، وضمن التصويت على خياراتها، وحمايتها من استهداف المعارضة لها، وكذلك تعويضها عن الحاضنة الدستورية والسياسية، التي يوفّرها لها رئيس الجمهورية.

وللأسف، السيد رئيس الحكومة لم يقدر جيّداً مخاطر المرور بقوة ضد القانون، وضد روح الدستور، الذي أثبت رئيس الجمهورية، أنّه الأحرص على احترامه، وها هي الأمور تتجه إلى مزيد التعقيد، خاصّة بعد تمسك رئيس الجمهورية بواجبه الدستوري، بعدم إضفاء الشرعية على من تحوم حولهم شبّهات الفساد.

هذا التآزيم المقصود، الذي تقف وراءه حركة النهضة وحلفاؤها، سوف يزيد من التوتر داخل البرلمان، وقد بدأ الجميع يدركون أنّ أحد أهم عوامل التوتر واختلاق الصعوبات، هو وجود راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة، على رأس البرلمان، وهو ما يفسّر ارتفاع الأصوات المطالبة بسحب الثقة منه من جديد.

”رئيس الجمهورية أكد منذ البداية رفضه وجود

مشتبهين بالفساد أو تضارب مصالح ضمن

“

الحكومة الجديدة

كيف ترى عواقب تحول علاقة رئيس الحكومة برئيس الجمهورية

لصالح تحالفه مع حركة النهضة؟

السيد رئيس الحكومة، أظهر درجة عالية من عدم الكفاءة، وعدم النضج السياسيين عندما تصوّر أنّ انسياقه وراء الأجنداث المشبوهة للنهضة، سيوفّر له الحماية والإسناد المطلوبين لأداء مهامه، وقبوله بأن يكون عصا ترفعها النهضة، في وجه رئيس الجمهورية، يؤكّد حقيقة عدم النضج.

هذا الانحراف الخطير الذي قام به رئيس الحكومة، أدى إلى تأزيم أوضاع البلاد، التي تعاني أصلاً من مأزق اقتصادي، واجتماعي وصحي، بالإضافة إلى المأزق السياسي والدستوري، ولا أتصوّر أنّ السيد رئيس الحكومة، لديه من الحنكة السياسية ما يساعده على تجاوز هذه الصعوبات المرعبة.

وما هو سياق الأمان للخروج من الأزمة؟

السياق الوحيد الذي يسمح بالخروج من هذا المأزق، هو اعتراف

السيد رئيس الحكومة بالخطأ الذي ارتكبه، عندما قبل بإغراءات حركة

” السياق الوحيد الذي يسمح بالخروج من هذا المأزق هو اعتراف رئيس الحكومة بالخطأ الذي

66

ارتكبه

النهضة، لتمير تحويله المقترح بالقوة، وضدّ إرادة رئيس الجمهورية،
وجزء واسع من الطيف السياسي الوطني، وذلك إمّا بالتخلي عن التحويل،
أو الانسحاب أصلاً من موقعه، خاصّة بعد ثبوت زيف شعارات الكفاءة
والاستقلالية والنزاهة، في جزء كبير من حكومته.

المعارضة المدنية ومواجهة النهضة

عقب الاحتجاجات الشعبية الأخيرة صدرت تصريحات من رئيس
مجلس شورى النهضة فسّرت بالتحريض على ممارسة العنف ضد
المتظاهرين، كيف تقرّأ مثل هذا التصريح؟

ما صدر من تصريحات عن الهاروني، خلال التحركات الاحتجاجية
الأخيرة، يكشف بوضوح حقيقة التفكير الإخواني، المحكوم بعاملين
رئيسيين: الأول؛ هو معاداة كل أشكال التحرك المدني، واعتماد كل الوسائل
لتشويهه، والثاني؛ هو اللجوء دائماً إلى الصيغ والآليات الموازية، فالحديث
عن استعداد من سمّاهم رئيس شورى النهضة، شباب الحركة وأبناءها،
لدعم جهود المؤسسة الأمنية، في التصدي لما سماه عمليات التخريب
والنهب، هو اعتراف ضمني بوجود جهاز موازٍ لدى حركة النهضة، جاهز

لمواجهة الخصوم السياسيين، وهو ما حدث بالفعل في مناسبات كثيرة في الماضي.

حركة الشعب والكتلة الديمقراطية كيف لهما أن يدعموا سياق التنافس السياسي أمام كتلة النهضة؟

الكتلة الديمقراطية من حيث الكم، هي ثاني أكبر كتلة في البرلمان، ومن حيث الكيف هي الأكثر تماسكاً وانسجاماً بين مكوناتها، والأكثر التزاماً بالخيار الوطني على كل المستويات، ومواقف الكتلة كانت الأكثر وضوحاً، في الاعتراض على الخيارات اللاوطنية واللاشعبية، التي عملت الحكومة وحزامها السياسي على تمريرها، ضمن مشروع ميزانية الدولة للعام ٢٠٢١، ونجحت الكتلة بالفعل في إسقاط فصل مخصص، لتبييض الفاسدين والمتهربين ضربياً.

وماذا عن العلاقة بين مكوي الكتلة؛ حركة الشعب والتيار الديمقراطي؟

العلاقة تزداد تناغماً وانسجاماً يوماً بعد يوم، وهو ما يفسر نجاحها في إجبار رئيس البرلمان راشد الغنوشي، على إصدار بيان إدانة لحلفائه في تيار الكرامة، على خلفية العنف الذي مارسوه، ضد عدد من نواب الكتلة الديمقراطية، الكتلة تنتمي موضوعياً إلى جبهة واسعة تضم:

رئاسة الجمهورية، واتحاد الشغل، وطيف واسع من المنظمات والقوى الوطنية، وقد أثبتت الوقائع المتتالية أنّ هذه الجبهة هي الضمان الحقيقي والصلب، ضد مشروع التمكين الإخواني، وكل الأجنداث المعادية للمصلحة الوطنية.

الاتحاد التونسي للشغل طرح مبادرة سياسية تهدف إلى خروج تونس من المأزق السياسي الحالي، ما موقف حركة الشعب من ذلك؟

عبّرت حركة الشعب منذ البداية عن دعمها للمبادرة، التي تقدم بها اتحاد الشغل، للخروج من الأزمات التي تعيشها تونس، نتيجة تراكم الفشل الذي خلّفته الحكومات المتعاقبة بعد الثورة، التي كانت حركة النهضة دائماً مكوناً رئيسياً فيها، أو داعماً أساسياً لها، من موقع ثقة حركة الشعب وتقديرها للدور الوطني التاريخي الذي لعبه الاتحاد، لكن مسارعة رئيس الحكومة الى عرض تحويل وزارتي واسع، شمل نصف فريقه الوزاري، كشف عن نية واضحة لدى داعميه السياسيين، للالتفاف على مبادرة اتحاد الشغل، وإفراغها من مضمونها السياسي.

هاجم الغنوشي رئيس الدولة واصفاً منصبه بالرمزي، ولكن الرأي العام التونسي، بحسب استطلاعات الرأي، مازال في صف الرئيس، هل تتوقع وجود نية لتعديل الدستور التونسي؟

رئيس البرلمان لم يترك فرصة للتداول على مؤسسة الرئاسة، وحديثه المتكرر عن دور رمزي لرئيس الجمهورية، يكشف عن فهم قاصر وسوء نية سياسية، ربّما لم ينتبه الى أنّ رئيس الجمهورية الحالي، هو الأكثر قدرة على قراءة الدستور وفهمه نصاً وروحاً، وهو الأكثر إصراراً على احترامه، بحكم تكوينه الأكاديمي في القانون الدستوري.

قيس سعيّد رفض منذ البداية، أن يكون على شاكلة سابقه، الذين خضعوا لابتزاز النهضة، بسبب مطامع أو طموحات شخصية، فأصبح عرضة لاستهدافها، وسعيها الدائم لمحاصرته، والسطو على صلاحياته، وكل المحاولات التي بذلها الغنوشي للتقليل من شأن الرئيس باءت بالفشل، لسبب بسيط، وهو أنّ السيّد قيس سعيّد، اختار الانحياز إلى شعبه، والوقوف بصرامة في وجه أجنداث الفساد والإفساد.

حركة النهضة والأجندة الإقليمية

منذ العام ٢٠١١ يرى مراقبون أنّ النهضة فشلت بالاندماج داخل الجسد السياسي في تونس، فضلاً عن تحالفاتها الإقليمية مع تركيا، كيف انعكس ذلك على تونس؟

حركة النهضة شأنها في ذلك شأن كل التنظيمات ذات المرجعية الإخوانية، ليست مؤهلة للعمل السياسي المدني، الذي ينظمه القانون؛ لأنّ الإخوان عموماً لا ولاء لهم إلا للجماعة، ولا اعتبار لديهم للمصلحة الوطنية،

” حركة النهضة شأنها في ذلك شأن كل التنظيمات ذات المرجعية الإخوانية، ليست مؤهلة للعمل

66

السياسي المدني

حاولت النهضة في البداية اللعب على وتر المظلوميّة، وما تعرّضت له من اضطهاد على يد النظام السابق، وتحوّلت الآن إلى الترويج لفكرة المؤامرة، التي تحيكتها ضدها أطراف محلية وإقليمية ودولية، والوقائع تثبت يوماً بعد يوم، أنّ التنظيمات الإخوانية هي الأقدر على حياكة المؤامرات ضد شعوبها وأوطانها.

تربّى الإخوان المسلمون على عقيدة العداة للدولة الوطنية، بكل مؤسساتها ومقوماتها، لصالح المنظومة الموازية، التي تتشكّل من الجماعة وأذرعها وحلفائها، لذلك كان اهتمام النهضة في تونس، بفتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام تركيا، أكثر من اهتمامها بالعمل على ما يحقق الحد الأدنى من المصلحة الوطنية، واستقلالية القرار السياسي الوطني، بل أكثر من ذلك، ذهبت النهضة إلى حد الترحيب بالوجود التركي اللاشعري في ليبيا، وبالمليشيات والمرتزة الذين نقلتهم تركيا من شمال سوريا إلى غرب ليبيا، رغم وضوح ما يمثله ذلك من خطر على أمن تونس واستقرارها، ووحدة نسيجها الاجتماعي الوطني، الإخوان سيظلون دائماً محكومين بفكرة الطائفة والجماعة، التي تستبطن معاداة الجميع لها، بما يبرّر لها ممارسة كل أشكال التأمّر.

بالحديث عن تعقيدات الوضع في ليبيا كيف يؤثر ذلك على تونس سياسياً واقتصادياً؟

أمن ليبيا واستقرارها من أمن تونس واستقرارها، ونبّهنا الى أنّ وجود تركيا على الأرض الليبية بجنودها ومرزقتها، سوف يجعل الوضع دائماً على حافة الانهيار، تركيا لا تزال أسيرة أوهام الإمبراطورية العثمانية، وهي تتصور أنّ بإمكانها استثمار وجودها في ليبيا أو في سوريا في سياق صراع المصالح بينها وبين الاتحاد الأوروبي.

للأسف هشاشة الوضع السياسي والأمني في ليبيا، سيعطلّ المضي في طريق الحل الجذري، لوضعية اللادولة التي يعيشها القطر الشقيق، منذ العام ٢٠١١، وتونس دفعت أثمناً باهظة، نتيجة انخراط أطراف تونسية، من بينها حركة النهضة، في تأييد حالة الفوضى في ليبيا، كل العمليات الإرهابية التي حدثت في تونس، منذ العام ٢٠١٢، كانت تشير مباشرة إلى الحدود التونسية الليبية، وازداد الوضع تعقيداً الآن، بتمركز المرزقة والمليشيات، التي تدعمها تركيا على الحدود التونسية .